



صندوق الضمان المركزي
+oHlZ+ +oLCoO+ | HlO%+
CAISSE CENTRALE DE GARANTIE

بيان صحفي

ينظم صندوق الضمان المركزي

"المنتدى الدولي الثالث حول الضمان المؤسساتي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"

يومي 26 و27 أكتوبر 2017 بمراكش

ينظم صندوق الضمان المركزي، يومي 26 و 27 أكتوبر 2017 بمراكش، النسخة الثالثة من المنتدى الدولي حول الضمان المؤسساتي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت شعار: "الضمان المؤسساتي: حافز لتطوير ريادة الأعمال والمقاولات الصغرى والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

ويطمح هذا المنتدى الدولي إلى إبراز أفضل الممارسات في مجال الضمان المؤسساتي على المستوى الجهوي والدولي، وكذا تباحث آفاق تطور أنظمة الضمان في المنطقة.

وأكد السيد هشام زناتي السريغيني، المدير العام لصندوق الضمان المركزي، في كلمة ألقاها خلال الجلسة الافتتاحية لهذه التظاهرة، على أهمية هذا اللقاء الذي يبرز دور الضمان في تحسين فرص الحصول على التمويل وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد.

وذكر في هذا السياق أن الحصول على التمويل يعتبر إشكالية عامة تطرح بشدة في مختلف الاقتصادات، حتى المتطورة منها، مشيراً إلى أنه تماماً بهذه الإشكالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص، نظراً للتحديات والرهانات التي تواجهها اقتصاداتنا.

وبعد أن أكد على القواسم المشتركة بين بلدان المنطقة، لا سيما من حيث الثقافة والهوية، وكذا من حيث البنيات الاقتصادية والفرص والتحديات، أشار السيد السريغيني إلى الخصوصيات التي تميز كل نموذج ضمان على حدة.

وفي معرض حديثه، ذكر السيد المدير العام بتاريخ إنشاء صندوق الضمان المركزي سنة 1949، بصدفته آلية لتدخل الدولة بامتياز في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد مر صندوق الضمان المركزي بمراحل عديدة وعرف تطورات شتى كانت أهمها سنة 2007، حيث شرعت السلطات العمومية في التفكير في مآل نظام الضمان قصد عقلنة وتعزيز قدرته على التدخل.

وقد تم اء تماد رؤية استراتيجية سنة 2009 تركز صندوق الضمان المركزي كفاعل عمومي فريد في مجال الضمان المؤسساتي. وبفضل هذه الاستراتيجية الجديدة، فقد سجل الصندوق نتائج إيجابية حيث تطور نشاطه لفائدة المقاولات بتزايد حجم التزامات القروض المضمونة بأربعة أضعاف.

وأشاد السيد السرخيني بتجربة المغرب الرائدة في مجال تسهيل تمويل الولوج إلى الملكية، بفضل الضمان المؤسساتي، لفائدة آلاف الأسر من الطبقة المتوسطة وذوي الدخل المحدود أو غير القار، والتي كانت في السابق مقصية من دائرة التمويل البنكي. وبذلك فقد نجح الضمان في لعب دور الرافعة والمحفز للتمويل، من شأنه خلق قيمة مضافة. ما يعتبر الهدف الأسمى لأي نظام ضمان.

وتجدر الإشارة إلى أن المنتدى الدولي الثالث حول الضمان المؤسساتي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي ينظم لأول مرة في المغرب بعد الأردن ومصر، يرمي إلى تعزيز جهود الشراكة والتعاون بين شبكة مؤسسات الضمان في المنطقة.

ويتمحور المنتدى حول أربع جلسات رئيسية، سيتم خلالها تباحث الوضعية الراهنة والآفاق المستقبلية للضمان المؤسساتي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأوجه الشراكة بين مؤسسات الضمان والبنوك، والتمويل والإشراف على مؤسسات الضمان، وأخيراً آفاق مؤسسات الضمان في مواجهة تغيرات المشهد المالي فيما يتعلق بالإدماج المالي وتمويل الأسر والتمويل التشاركي وكذا تمويل المقاولات الناشئة.

ويعرف هذا المنتدى حضور مؤسسات ضمان من كل من مصر، والمملكة العربية السعودية، والأردن، وتونس، والجزائر، ولبنان، وقطر، بالإضافة إلى المغرب بصفته بلدا منظماً.